أسباب عدم اعتبار حكم الشيخ الألباني حجة عند الحنابلة

الشيخ فارس فالح الخزرجي

شيخ المدرسة الحنبلية العراقية

تمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ . . .

اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا مَا يَنْفَعُنَا وَانْفَعْنَا بِمَا عَلَّمْتَنَا وَزِدْنَا عِلْمًا يَا رَبَّ العَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الإِخْلَاصَ فِيمَا نَقُولُ وَفِيمَا نَفْعَلُ، وَفِيمَا نَظَرَ.

- على بركة الله -عَزَّ وَجَلَّ- نشرعُ في تكرار اللقاء الذي كنا التقينا بكم قبل أيام، لكن حدث عندنا تقطع في البث، فالآن نعيدُ هذا اللقاء إنْ شاء الله تعالى مرةً ثانية.

- **اسم الموضوع أسباب عدمِ اعتبار حكم الشَّيخ الألباني -رحمه الله تعالى رحمةً واسعة- حُجَّة عند الحنابلة**، وهذه المسألة متعلِّقة بكتاب [إرواء الغليل]، لكن أنا الآن كتبت العنوان المراد بهِ حكم الشيخ الألباني عامةً، بل وحكم المعاصرين عامةً، لكن سأخص ذِكر الشيخ الألباني كما هو في كتابِ [إرواء الغليل في تخريجِ منار السبيل].

مقدمة

۞ بدايةً أقدم مقدمة، وهذه مما ينبغي على طالب العلم أنْ ينتبه إليها عمومًا، للفقهاءِ لأئمة المذاهب ولعموم الفقهاء مسلكٌ في الاستدلال، **معنى مسلك**: أي طريقة عندهم طريقة، وعندهم أصول استدلال، لكل مذهبٍ لهُ أصول استدلال، الحنفية عندهم أصول استدلال، الشافعية عندهم أصول استدلال، المالكية عندهم أصول استدلال، الحنابلة عندهم أصول استدلال.

لكل مذهبٍ لهُ أصول، لكن وإنْ اتفقوا في بعض الأصول إلَّا أنهم يفترقون في بعضها، وهذا الحاصل قضية عدم التفريق بين مسالك الاستدلال وطرق الاستدلال وأصول الاستدلال عند المذاهب عند أئمة المذاهب وعند المذاهب، وعند المعاصرين خاصةً المشتغلين بالحديث، كالشيخ الألباني -رحمه الله تعالى رحمةً واسعة-، وحتى الشيخ شعيب الأرناؤوط، وأنا سأذكَر أيضًا مسائل خالف فيها علماء من مذاهب الحنابلة في قضية التصحيح والتضعيف أو الحكم، لكن لم يُعتبَر حُجَّة، هو ترجح عندهم لكن لم يُعتبَر حُجَّة.

إذًا الإشكالية في عدمِ التفريق بين أصول الاستدلال عند المذاهب وبين أصول الاستدلال أو ما اختارهُ العلماء المعاصرين، القضية أين؟ الخلل -هذا في وجهة نظري- يعود إلى طريقة تدريس أصول الفقه، الغالب يعتني في تدريس الفروع وتحريرها والتدليل عليها وتعليلها، لكن القضية أين؟ القضية في علم أصول الفقه هذا العلم الذي من غيرهِ لا قدرة للمجتهد على الاستنباط، لا قدرة لطالب العلم على التمييز بين الأحكام، سواء كانت التكليفية أو الوضعية أو دلالات الألفاظ.

هنا الإشكالية أنا لما آتي وأدرس طالب أقول لهُ ذكرت تعريف الأحكام التكليفية وجئنا إلى الأمر، وذكرت فقط التعريف والأمثلة وصرت على هذا المنوال، الطالب لن ينتفع، الطالب سيبقى الأمر عندهُ ضبابي، لماذا ضبابي؟ لأنهُ لا يوجد عندهُ أوَلًا تفريق بين أصول الاستدلال، لا يعرف أين سيطبق دلالات الألفاظ على الأحاديث على المتون الفقهية، على الآيات القرآنية وغيرها من هذه المسائل.

◆ **إذًا** عدم التفريق وعدم التمييز في مسالك الاستدلال هذا هو منشأهُ، فولَد من خلال طريقة التلقين، فطريقة التلقين أيضًا هي سبب في الفوضى العلمية، أني أوحي إلى الطلب أو عند تدريسهم أذكر المسألة وكأنها مسلمٌ بها، فأذكر هذه المسألة على أنها لا خلاف، لا، يجب أنْ يتعود الطالب على أنَّ المسائل فيها خلاف في أصول الفقه، أصول الفقه فيه خلاف، في الفروع فيه خلاف، لا يوجد قول مُسلَم بِهِ إلا القطعيات.

القطعية: أي الدليل القطعي أو المسألة التي دلَّ عليها الدليل القطعي هذه لا خلاف فيها، لكن أغلب المسائل عندنا الأصولية والفروعية فيها خلاف، هذه المقدمة بين يدي البحث قدمتها هكذا حتى نعرف أين وقع الإشكال.

اليوم لما نذكر أنَّ الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى رحمةً واسعة- حكمهُ في الحديث ليس حُجَّة عند الحنابلة؛ لأنَّ الشيخ الألباني -رحمه الله- يخالف مذهب الحنابلة في مسألة قبول الحديث جملةً وتفصيلًا، هنا أنا لا أريد أنْ أتطرق إلى ما عند الشيخ الألباني، كلنا لدينا أخطاء ولا يوجد أحد معصوم من البشر، لحديث النبيّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «**كلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ**».

❋ فالقضية هنا الشيخ الألباني -رحمه الله- حكمهُ ليس بحُجَّة عندنا، الآن أقف عند مسألة وهي التي دائمًا يُعترَض بها علينا عندما نذكر المسألة بمجرد ذِكر المسألة خلاف للمعاصرين، يبدأ الانتقاص والسب والشتم والاستهزاء وأساليب لا تليق بمسلم فضلًا عن أنْ يكون طالب علم.

لما قلنا بأنَّ الشيخ الألباني -رحمه الله- حكمهُ ليس بحُجَّة عند الحنابلة، هذا ليس بمقام على الشيخ، الشيخ -جزاه الله خيرًا- عمل في السُّنَّة واشتغل في السُّنَّة، أنا لا أتكلم الآن عن الأخطاء التي انتقضهُ فيها طلابهُ، طلابه انتقضوهُ في أخطاء كثيرة موجودة في الكتب التي أخرجوها، وأنا ذكرت سابقًا من جملة الشيخ أبو إسحاق الحويني ردَّ على الشيخ الألباني، وبيَّن خطأوه في مئتين حديث.

أنا هنا ليس كلامي هذا، وليس كلامي عن مخالفات الشيخ الألباني للإجماع لمسائل الإجماع، خرقهِ للإجماع، هذا أيضًا ليس مبحثنا، أنا بالنسبة لي نبين ما اُلتبس على الحنابلة، ما هو ملتبسٌ على الحنابلة، فيأتي إلى ما وضعهُ الشيخ الألباني سواء كان في [الإرواء] أو في غيرهِ، يقول: لكن الشيخ الألباني ضعَّفهُ، ضعَّفهُ أو صححه هذا لا يعنينا، هذا ليس انتقاص منهُ، هذا ليس تقليل من شأنهِ، هذا ليس عدم احترام.

فأحد إخوانا أنا لا أعرفه شخصيًا قال لي: أنت تجرئ العامة على الطعن بالعلماء، هذا كلام ليس بموضوعي ما يذكرونهُ الشباب السلفي المعاصر في مثل هكذا مسائل من السب والانتقاص، أو الاتهام بأننا نطعن بالعالم الفلاني أو الشيخ الفلاني هذا ليس بكلام الموضوع، ولا يخص المبحث المعرفي لا من بعيد ولا من قريب، وأنا ذكرت هذا الكلام كثيرًا.

المسألة علمية بحتة، لا يعنينا حكم الشيخ الألباني بشيء إلَّا إذا وافق مذهبنا بذلك، هذا ليس تعصب أيضًا، فأنت ترميني الآن بالتعصب، أحدهم يقول: ما هذا التعصب؟ وما لهُ شغل الحديث بالفقه؟ هذا أيضًا من التلقي غير السليم، من التلقين الضعيف للمسائل العلمية، كيف لا علاقة لهذا بهذا؟! لهُ علاقة ماسة، ولا سيما أنَّ الإمام أحمد -رضي الله تعالى عنه- وهو إمام الأئمة في الحديث.

فذكر لي أحد طلب العلم قال: يقول: وهل للحنابلة منهج حديثي؟ فالشيخ الألباني لهُ منهج حديثي، والإمام أحمد والحنابلة ليس عندهم منهج حديثي؟ حدث العاقل بما لا يعقل، فهذه الأمور بسبب طريقة التلقين، هذا التلقين الذي يوحي إلى ما أقولهُ بأنهُ لا خلاف فيهِ، وهذا مسلمٌ فيهِ، وإذا ورَد خلاف هذا فهو باطل، هذا من جملة أسباب الفوضى العلمية التي نمر بها في عصرنا هذا.

❋ **أنا أءتي الآن إلى مسألة مهمة جدًّا، مسألة** [إرواء الغليل]، [إرواء الغليل] للشيخ الألباني -رحمه الله- ذكَر في المقدمة مسائل هذه المسائل مخالفة، هو يصرح بذلك يتكلَّم يقول: والحديث الضعيف لا يُحتج بِهِ، وعلى مَنْ يدرِس المذهب الحنبلي أنْ يبين هذا الضعف وألَّا يحتج بِهِ، هنا الطالب سيتلقى هذا الكلام، ماذا يفعل بهِ؟ انتهى، أصبح عندهُ مسلم، الحنابلة يستدلون بالأحاديث الضعيفة، ولا يعملون بالأحاديث الصحيحة، وهذا موجود، هذا معروف عند السلفية المعاصرة معروف تمامًا أنهم لا يتقبلون هذا الأمر.

➤ **السبب في ذلك**: من جملتهِ ما ذكرهُ الشيخ الألباني -رحمه الله- في مقدمتهِ قال: يجبُ على مَنْ يدرِس، وذكَر أيضًا مسألة قال: وكثيرٌ ممَنْ يدرِس في الجامعات المذهب الحنبلي يتعصب لمذهبِهِ ويضع الحُجج لأجل الحديث الضعيف، هذا جزم.

✸ **المسألة الثانية: التي وقع فيها الشيخ الألباني والغلط الذي وقع فيهِ:** قضية أنهُ اعتبر أنَّ الحنابلة ليس عندهم كتبٌ لتخريج الحديث، وهذا خطأ، والصواب في ذلك: نعم عندنا كتب.

- أوَلًا: عندنا كتب في أدلة الأحكام، منها: [العمدة]، ومنها: [المحرر] لابن عبد الهادي، وكذلك [المنتقى]، أمَّا كتب الفقه فهي حافلة بالأدلة عندنا كتب مميزة بذكر الأدلة، عندنا كتب مميزة بذكر الأدلة والتعليل، لكن أنا أذكر هذه المسائل لأنَّ الآن كلامنا عن التصحيح أو عن حكم الشيخ الألباني للأحاديث.

✸ المسألة الثالثة: ماذا قال؟ ذكرتُ قبل قليل قال: الحنابلة ليس عندهم.

- عندنا التحقيق.
- وعندنا التنقيح تنقيح التحقيق.
- وعندنا التعليق أيضًا.

هذا كلهُ لكتاب لابن الجوزي هو تخريج الأحاديث لأبي يعلى [التعليق الكبير]، عندنا ويُستنَد عليها أيضًا، فهذا أيضًا فات الشيخ نحن نعتذر لا نقول فاتهُ ذلك، **لكن نأتي إلى مسائل التي هي لبُّ أسباب عدم الاحتجاج بحكم الشيخ الألباني:**

- **أوَّلًا**: الشيخ الألباني -رحمه الله- ليس متمذهبًا بمذهب الحنابلة.

فإنْ قيل: يا شيخ، ما الذي دخل حديث العمل بتصحيح الحديث وتضعيفهِ بكونهِ منتسب للمذهب؟

الجواب بكل بساطة: لكل مذهبٍ أصول استدلال، ومن أصول استدلالنا أننا نعتبر الحديث الضعيف بشرطهِ، وشرطهُ ألَّا يكون منكرًا، وأنْ يكون معمولًا بهِ عند السلف.

لهذا نحن نوافق السلف في كل، فلا نأتي بشيءٍ من كيسنا، والشيخ الألباني صرَّح -وأنا ذكرت في اللقاء السابق قبل أيام- صرَّح في أجوبتهِ في أجوبة جده في أجوبتهِ عندهُ أسئلة موجودة على شبكة التواصل شبكة الإنترنت يقول فيها: مَنْ يحتج بالحديث الضعيف فقد خان الإسلام، وهذا كلام خطر خطير جدًّا، وكلام لا يصحّ في حقّ الأئمة.

الأئمة وردتهم أحاديث صحاح تركوا العمل بها؛ لأنَّ السلف تركوا العمل بها، وردتهم أحاديث ضعيفة عملوا بها؛ لأنهم عملوا بها، هذا لُب الخلاف بيننا وبين مَنْ يعتبر أحكام الشيخ الألباني حُجَّة على الحنابلة، أنت تقول الآن بهذا الكلام، ما الذي يدخل التصحيح والتضعيف بهذا؟

نريد التفريق بين التصحيح والتضعيف: ذكرنا أنَّ الشيخ الألباني لا يعتبر الاحتجاج بالحديث الضعيف لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال.

فإنْ قيل: الشيخ الألباني يحتج، الإمام أحمد يحتج فقط بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

نقول: هذا كلام مَنْ لا يعلم عن مذهب الحنابلةِ شيئًا، **المعروف عندنا**: أنَّ من أصول استدلالنا نحتج بالحديث الضعيف إذا:

١. لا يوجد في الباب غيره.

٢. وليس بمنكرٍ.

٣. وكان معمولًا بهِ.

وفي روايات لعبد الله بن الإمام أحمد للمروزي ولغيرهِ من الأئمة وللأثرم أيضًا، يقول: يا إمام أنت تضعف هذا الحديث وتذهب إليهِ؟! قال: نعم، أضعفهُ وأذهب إليهِ لأنهم عملوا بهِ، وهذا منصوص في كتب المذهب، هو ليس في كتب المذهب فقط، فلا يأتينا متفيقه ويكل أسماعنا، ويقول: المتأخرون والمتأخرون مبتدعة، ضالون مضلون وهكذا، هذه روايات للإمام أحمد.

لذلك الإمام أحمد أيضًا من جملة لُبِ الخلاف بين الحنابلة وبين مَنْ يحتج بأحكام الشيخ الألباني "**قضية العمل بالحديث المُرسل**"، الحديث المرسل من جملة الأحاديث الضعيفة، وهي مسألة خلافية بين العلماء، الشافعي -رحمه الله تعالى- لا يقبل إلَّا بمراسيل سعيد بن المسيب، والجمهور الحنفية والحنابلة والمالكية يقبلون الحديث المُرسل وعندهم تعليلاتهم في هذا القبول.

هل الشيخ الألباني يقبل بهِ؟ لا، الشيخ الألباني لا يقبل بهِ، لماذا لا يقبل بهِ؟ هو عندهُ مسالك منها خالف فيها الإجماع، **من ضمنها**: هذا العمل في الأحاديث الضعيفة، هو لا يعتبر طريقة العمل، وليست عندهُ مُدرجة، فهل آخذ بكلام الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى رحمةً واسعة- أو آخذ بكلام الإمام أحمد هذا الذي بينهُ وبين النبيّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثلاث رجال.

◆ **وأنا دائمًا أقول هذا الكلام**: تلزمونا بتصحيح أو باختيارات وباحتجاج المعاصرين، وتريدون أنْ نتخلَّى عن إمام الأئمة وما اختارهُ ومَنْ سار على طريقتهِ لأجل المعاصر، هذا لا يكون، أنا أترك الإمام أحمد -رضي الله عنه وأرضاه-، وحتى الشافعي المتبني مذهب الشافعية والمتبني مذهب الحنفية والمتبني مذهب المالكية لا يقبلونه، فهذا ليس فقط خاص بنا، لكن أنا تكلَّمت كونهُ خاص بنا بسبب كتاب [إرواء الغليل].

➢ **فالقضية**: إذًا هو لا يقبل بالحديث الضعيف ويقول مَنْ عمل بالحديث الضعيف، أو مَنْ احتج بهِ فقد خان الإسلام.

➢ **القضية الثانية**: الحديث المرسل نحن عندنا حُجَّة، الحديث المرسل عندنا حُجَّة نحتج بهِ إذا لم يكن شيئًا غيرهُ في الباب نحتج بهِ.

هذه المسائل واضحة وضوح الشمس، مَنْ قرأ من طلبة المذهب الحنبلي ويذهب إلى [إرواء الغليل] يجد الفرق بين قضية الاحتجاج عند الحنابلة، وأضرب أمثلة على ذلك، **قضية بيع الدْين بالدين بيع الكالئ بالكالئ** هذه من أكبر المشاكل التي وقع فيها الشيخ الألباني في [إرواء الغليل]، نقل وقال: هذا الحديثُ ضعيف، ثم نقل قول الإمام أحمد، قال: (**وقد دلَّ الإجماع على العمل بهِ**).

ومع ذلك: قاعدة الشيخ الألباني: أنهُ لا يحتج بالضعيف، ولا يأخذ بقضية العمل، وحديث «**نهى النبيّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عن بيع الكالئ بالكالئ**»، معروف عندنا معمول بهِ وعليهِ حكم عدم جواز بيع الدِين بالدْين، وكذلك مسألة اللبث في المسجد، ومسألة دخول الحائض إلى المسجد، وغيرها من الأحاديث، كل هذه الأحاديث منها مَنْ صححهُ ومَنْ حسنهُ، ومنها مَنْ ضعَّفهُ، وقد قرر في المقدمة أنَّ الضعيف لا يُحتج بهِ، بينما عندنا يُحتج بهِ، هذه من أهم الأسباب التي ذكرناها.

أمَّا باقي الأمور مخالفتهِ للمتقدمين في مسألة العلل، ومخالفتهِ للمتقدمين في مسألة جهالة الراوي، ومخالفتهِ للمتقدمين في قضية التدليس، ومخالفتهِ للمتقدمين في قضية زيادة الثقة، هذه حدِث ولا حرج، أنا لا أذكر هذه؛ لأنَّ القضية متعلِقة بالاستدلال، فإذا قلت: أن أخذنا بقول الشيخ الألباني في بيع الكالئ بالكالئ جوَّزنا بيع الدْين بالدْين، وهذا ممتنع عندنا.

لذلك مَنْ يقول: بأنهُ يُحتج بالشيخ الألباني على المذهب الحنبلي هذا ليس لهُ علاقة بالمذهب، هذا أصبح ألبانيًا؛ لأنهُ التزم احتجاجهُ بالشيخ الألباني، وما أكثر المتعصبين للشيخ الألباني -رحمه الله! هم يتهمونا بالتعصب أنتم متعصبة لمذهبكم، ما هذا التعصب؟ أي تعصب يا أخي! اختر ما شئت من الأقوال، لكن لا تأتي وتلزمني، وتلزمني وتجعل الذي تسير عليهِ والذي تختارهُ هو الحقّ المطلق، لا يوجد حقّ مطلق في مسائل ظنية، ولا سيما في قضية تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

من أخطر ما قالهُ الشيخ الألباني: مَنْ عمل بالحديث الضعيف فقد خان الإسلام، لو أنهُ تبَّنى القول بعدم الاحتجاج بالحديث الضعيف لقلنا: هذا قول كثيرٍ عدد من العلماء منهم ابن حزم الظاهري، لكن بهذه الطريقة لا، لا نقبل، ولن نقبل، وسنستمر في تمييز مذهب الحنابلة، سواء كان في الأصول في أصول الدِّين أي في العقائد، أو في أصول الفقه، أو في الفروع، فسنستمر في ذلك؛ لأنَّ الطالب هذه أمانة علمية.

فأنتم لاحظتم نحن لم نطعن بالشيخ الألباني، لم نتكلَّم في شخصهِ، لم نتكلَّم في مسائلهِ، نحن نحترمهُ مثلهُ مثل باقي مشايخ المسلمين، ولهُ جهدهُ الذي قدَّمهُ، ونسأل الله أنْ يتجاوز عنهُ فيما أخطأ بهِ، ونحن نخطئ ونصيب، والكل يخطؤون ويصيبون، فلماذا هذه الهالة العصومية التي يُحاط بها المعاصر ولا يُقبل مجرد أنهُ اختيار، سواء كان لمتأخر قبل الشيخ الألباني بخمسمائة سنة أو بأربعمائة سنة، أو حتى بالمتقدم، فرأينا من الأصاغر مَنْ يتطاول على القاضي أبي يعلى -رحمه الله تعالى رحمةً واسعة-.

فالقصد: أحكام المعاصرين الحديثية ليست حُجَّة عندنا، إلَّا إذا ما وافق المذهب، أعطيكم مثال: مسح الوجه عندنا سُنَّة، هل الشيخ الألباني يرى مسح الوجه أم يرى بدعية مسح الوجه؟ أنا أسأل الذين يقولون: نحن حنابلة ونأخذ بتصحيحات الشيخ الألباني، هل يقولون بهذا القول؟

الجواب: لا، نحن نمسح على وجهنا، نحن نجهر بالذِكر، نحن نجل الأئمة، هذا هو مذهبنا، وهذا هو منهجنا، ونحترم جميع علماء المذاهب المسلمين، ونحترم المعاصرين، لكن لا نسير على ما اختاروه، مثلما أنت اخترت المعاصر وقدَّمتهُ على المتقدم، هذا شأنك أنت.

لذلك أنا أنصح طلبة المذهب الحنبلي: أنصحهم مَنْ يتفقه على المذهب الحنبلي عليهِ أنْ ينظر فيهِ إذا كان يريد السير، وهذا ليس بلازم، لا يأتي إلى أيضًا متفيقه ويقول: الشيخ يدعو إلى التعصب، إلى مذهبِهِ أحدهم يقول الشيخ متعصب للحنابلة، والله لستم بمتعصبة، كل مَنْ يتمذهب بمذهبٍ من المذاهب الأربعة السُّنِّيَّة على العين والرأس؛ لأنها كلها قد أخذت من النبيّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وكلها إسنادها إلى سيدي رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

لكن الذي نحن بصددهِ هذه الطريقة الإقصائية، أنت تأتي بحُجج المعاصرين وتريد أنْ ألتزمها، لا، لا ألتزم، ولن أدع هذا الأمر ضبابي مطلقًا مثلما بيَّنا قضية شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مسائل العقيدة، وبيَّن الخلاف ومع احترامنا لهُ وإجلالنا له لكن هو خالف المذهب في مسائل.

لذلك قضية الحديث الضعيف، أنا أضرب مثالًا على ذلك: ابن عبد الهادي -رحمه الله- عندهُ ترجيحات في بعض المسائل الحديثية لا توافق مذهبنا ليست معتمدة عندنا، المعتمد شيء والاختيارات شيءٌ آخر، يا شيخ، أين نجد هذا الكلام هل للحنابلة منهج حديثي؟ نعم، عندهم منهج حديثي في الاستدلال، طالعوا كتب أصول الفقه.

لماذا يضع الأصوليون باب السُّنَّة في كتب أصول الفقه؟

● ليس فقط للاحتجاج بأنهُ المصدر الثاني في التشريع لا، ليضعوا فيهِ قواعدهم في قبول الحديث أو ردهِ، من جملتهِ: خبر الواحد وما يتعلَّق بهِ من عموم البلوة أو عدم عموم البلوة، من جملتهِ مثلًا عند الحنفية: الحديث المشهور يختلف.

فأنا لما أقرأ الآن في [نزهة النظر] للحافظ ابن حجر -رحمه الله- ويذكر أنَّ الحديث المرسل ضعيف ولا يحتج بهِ. ثم أءتي إلى المذهب وأراه يحتج بهِ، بأي شيءٍ أءخذ وأحتج؟ أحتج بما عليهِ المذهب؛ لأنَّ إذا بحثت في المذهب ليس تقليدًا، ليس تقليدًا هذا ولا تعصبًا؛ لأنَّ الإمام أحمد عندهُ تعاليل في قبول المرسل، تعاليل عندهُ قوية جدًّا كما عند الحنفية وعند المالكية، وعند الشافعية قيدها -رحمه الله تعالى- الإمام الشافعي -رضي الله عنه- وعن سادتنا أئمة المسلمين قيدها بمراسيل سعيد بن المسيب.

إذًا نجد منهجنا الاستدلالي أصول الاستدلال عندما تريدونها تجدونها في أصول الفقه، في باب السُّنَّة بالنسبة للأحاديث، حديث الآحاد عندنا ليس مباشرةً يفيد العلم، إنَّما يفيد الظن إلَّا إذا اقترن بهِ ما يجعلهُ يفيد العلم، كمَنْ رواه من أئمةٍ ثقات؛ كالبخاري ومسلم وغيرهم من الأئمة، والقرائن موجودة في مظانها.

➢ **لذلك** الحديث الضعيف عندنا معمولٌ بهِ، وأحاديث ضعيفة كثيرة معمولٌ بها استدل بها الإمام أحمد، واستدل بها الأئمة -رضي الله عنهم أجمعين-، ووردتهم أحاديث صحاح وتركوها ولم يعملوا بها.

فالمسألة ليكن عند الشباب السلفي إدراك أنَّ هذه المسائل خلافية، ظنية، لا ينبني عليها براء، ولا ينبني عليها تبديع، هذا الأمر غير صحيح، التلقين بهذه الطريقة أنا أنصح مَنْ يسمعني من المشايخ المدرسين لا سيما المنتسبين للمنهج السلفي المعاصر أنْ يراجعوا أنفسهم في قضية طريقة الإلقاء والتلقين، لطريقة التدريس سواء كان في أصول الدِّين أو في الفقه أو في الحديث أو في أصول الفقه.

إذا كان عندكم سؤال إخواني نجيبه إنْ شاء الله تعالى بما نعلم، بارك الله فيكم.

أنا وضحت المسائل قضية [إرواء الغليل] انظروا في مقدمتهِ، وراجعوا كتب أصول الفقه عندنا في المذهب، ستجدون الفرق واضح وبيِن.

الأسئلة

س/ هل القضية هي قضية مناكفة؟

ج/ القضية ليست قضية مناكفة، أنا أنصح طلبة المذهب الحنبلي ودائمًا أنصح في هذا الباب ألا يخوضوا في نقاشات أبدًا، لا سيما إنْ كانت هذه النقاشات عقيمة.

جزاكم الله خيرًا، وبارك فيكم، وأسأل الله –سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى– أنْ يتقبَّل منَّا ومنكم، إنهُ سميع الدعاء.